المؤتمر.. وواجب الحفاظ على وحدة الدولة؟

د. علي العثربي

يبدو أن الطموحات الوطنية الكبرى قد ضاعت في أوساط الأزمات السياسية المتلاحقة ولم يعد المجال متاحاً إلاّ لأصحاب المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً، لأن الملاحظ خلال الفترة من 2011م وحتى اليوم أن عناصر التشظي والتمزيق هي الظاهرة على ساحة الصراع الدموي، مثل أنها تستميت من أجل تحقيق الرغبات الصغيرة على حساب الطموح الوطني الكبير، والأكثر خطراً على مستقبل اليمن الواحد ان الاعلام الرسمي الذي ينفق عليه من مال الشعب تحول الى أداة بأيدي الانشطاريين المروجين للمشاريع الصغيرة، التي كنا ومازلنا نحذر منها، لأن هدفنا في المؤتمر قوة الدولة اليمنية الواحدة.

إن المؤتمر الشعبي العام الذي ينطلق من أهداف ومبادئ الميثاق الوطني الوثيقة الدستورية كان خلال الفترة من 2011م وحتى اليوم صاحب الطموح الوطني الأكبر الذي دافع اعضاؤه عن وحدة اليمن أرضاً وانساناً ودولة وقدموا الغالي والنفيس في سبيل بقاء اليمن قوياً ومقتدراً رغم قوة التحالفات الانشطارية التي التقت في مؤتمر الحوار الوطني التي قادت حملة مسعورة ضد المؤتمر الشعبي العام لإسكات صوته المعبر عن الإرادة الوطنية الكبرى وقد حاصرته تلك التحالفات الشيطانية وجعلته مكوناً واحداً هو وكل حلفائه بهدف القضاء على الدولة اليمنية عند التصويت على تشطير اليمن وتمزيقه وظهر ذلك التآمر المعلن من خلال وثيقة الدمار الشامل الذي تقدم بها المندوب الأممي والتي لم تصغ بلسان عربي مبين وإنما صياغة اجنبية لرسم خارطة لتمزيق اليمن فهيأت قوى التآمر والشر والعدوان التي تحالفت في 2011م ضد الوطن لتأييد التمزيق والتشظي بصورة أفصحت عن حجم الانتكاسة التي وصلت إليها تلك القوى حيث اصبحت مسيّرة من الغير، دون أن تكون لها الخيرة من أمرها، فكان المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه وكل الخيرين في الحوار الوطني الصخرة التي تحطمت عليها وثيقة الدمار الشامل حيث قاد المؤتمر مجموعة الاعمال الوطنية الكبرى بهدوء استطاع من خلالها تبيين حجم الكارثة التي ترسم لها وثيقة الدمار الشامل واقنع المتحاورين بالعدول عنها فصدر الاعلان الرئاسي في 7 يناير 2014م بأربعة مبادئ عامة تحكم مخرجات الحوار الوطني وتمنع تمرير وثيقة الدمار الشامل، ولم يكتفِ المؤتمر وكل الشرفاء بذلك الاعلان الرئاسي عن المبادئ الأربعة بل أصروا على اخضاعه للتصويت عليه من قبل اعضاء مؤتمر الحوار فصوت عليه المتحاورون بالاجماع في 8 يناير 2014م، وأصبح المرجعية العليا لكل مخرجات الحوار، ورغم ذلك الفعل الوطني الكبير الذي انجزه المؤتمر الشعبي وكل شركاء الوطن اليمني الكبير إلاّ أن قوى الحقد والكيد والمكر والخداع والخيانة تحاول بين الحين والآخر اخفاء تلك المرجعية العليا وطمس معالمها وقد اشرت الى ذلك في المواضيع السابقة مدللاً بما حدث في جلسة ختام مؤتمر الحوار الوطني من التآمر الفاضح على الوطن اليمني الواحد والموحد.

أما اليوم فإن خيوط المؤامرة على تمزيق البلاد تمر من خلال اعلان التقسيم الاداري الذي بدت وسائل الاعلام الرسمية تفسره بأنه تقسيم سياسي بامتياز وتروج له وتستضيف شخصيات البعض منها لا يدرك المغازي التي تقف خلف ذلك التوجه والآخر لا يدرك خطورة التمادي في تلك التفسيرات الخطيرة واذا صادف أن ظهر صوت وطني غيور على وحدة البلاد والعباد فإنه يُقمع تماماً ولا يُسمح إلاّ للذين يتبعون مشاريع الانشطار والتشظي بشكل واضح، ولكم أن تلاحظوا استضافات وسائل الاعلام الرسمية التي تحولت الى بوق بارز للترويج لتشطير اليمن دون أدنى قدر من الشعور بالمسئولية الوطنية أو على أقل تقدير الالتزام بالمهنية الاعلامية والموضوعية الاحترافية.

إن بروز العنصرية والمناطقية في الحديث عن التقسيم الاداري عبر وسائل الاعلام الرسمية خطر بالغ الأثر على النسيج الاجتماعي الواحد وخطر على مستقبل الدولة اليمنية القوية والمقتدرة، بل ويسير في اتجاه إزالة الدولة اليمنية من خارطة العلاقات الكونية ومحاولة محو آثارها.

إنني وأنا أطرح هذا القول ليس من باب الإثارة على الاطلاق ولكن من باب الشعور بأمانة المسئولية الوطنية التي غابت تماماً عن القائمين على الاعلام الرسمي ولذلك فإننا نناشد كل القوى الوطنية التي يأتي في مقدمتها المؤتمر الشعبي العام بضرورة الالتزام في الحديث عن التقسيم الإداري بالمبادئ الأربعة التي حفظت السيادة المطلقة للدولة اليمنية القادمة على كل المكونات الجغرافية والبشرية ومنعت الانشطارات والانقسامات السياسية وركزت على التقسيم الاداري ومنح الصلاحيات المالية والادارية الكاملة للأقاليم ولم تفرط في السيادة الوطنية، والكف عن الهذيان الذي أزعج الشعب وأقلق شركاء الوطن، لأن ابناء اليمن كافة يطمحون الى دولة يمنية واحدة قادرة ومقتدرة بإذن الله.

زاوية حارة

أين كانوا وأين صاروا؟

فيصل الصوفي

ماذا كان يقول حزب الإصلاح عن الحوثيين منذ عام 2004 إلى عام 2011؟مقصيون عن المشاركة السياسية، وأصحاب مظلمة، والنظام يظلمهم، ونحن ضد الحرب الجائرة التي فرضت عليهم، ونؤيد مطالبهم.. كان يقول ذلك في العلن، وفي الوقت نفسه كان يشارك في الحرب، ويحرض عليها.. وماذا قال الإصلاح عن الحراك الجنوبي منذ عام 2007 إلى عام 2011؟ مطالبهم مشروعة، والحراك سلمي جدا، والنظام يعسكر الحياة المدنية في الجنوب، والحراك وحدويون، وبالثورة الشبابية الشعبية صرنا نحن والحراك والحوثيون في خيمة واحدة، وبذلك وحدنا القلوب، وتوحدت بنا البلاد.. وماذا كان يقول الإصلاح للشباب المستقل عام 2011؟ ثوار، أحرار، خيرة ما أنجبت اليمن، ونحن وهم جبهة واحدة في مواجهة النظام، وتحقيق المستقبل الذي ينشده الشباب.. وماذا كان يقول حزب الإصلاح لشركائه؟ نحن شركاء، وسنبقى شركاء خلال عشر سنوات قادمة على الأقل.. وماذا قال للذين انشقوا عن المؤتمر الشعبي؟ حيا بهم، حيا بهم.. وماذا كان يقول للجميع عن الحكومة؟ حكومة فساد، وجرع، وإفقار، وفشل.

واليوم.. ماذا يقول عن كل هؤلاء بعد أن صار شريكا في السلطة؟ الحوثيون عنصريون لديهم عزم على استعادة الملكية السلالية، وأصحاب مشروع إيراني، وسعودي، وأمريكي، ولديهم مليشيات مسلحة، ولديهم أسلحة ثقيلة، وهجروا السكان من صعدة.. ويجب على الرئيس هادي أن يحاربهم، وينزع الأسلحة الثقيلة من أيديهم.. والدولة يجب أن تردع الحوثيين.

وإلا لماذا نقدم ميزانية كبيرة للجيش والأمن؟ ولا يحق للرئيس هادي إشراكهم في الحكومة المقبلة.. أما الحراك الجنوبي، فقد صار الحراك الانفصالي المسلح، ويجب سلخ جلودهم، ومعارك الإصلاح اليوم في الجنوب كلها مع الحراك.. والشباب المستقل بقيادة ما يسمى جبهة إنقاذ الثورة، ورئيسهم النائب أحمد سيف حاشد، صاروا ثورة مضادة، وعملاء للنظام السابق، وأعداء الوطن.. والاشتراكيون والبعثيون فاسدون ومرتبطون بالثورة المضادة، والناصريون نص نص، وحزب الحق واتحاد القوى الشعبية حوثيون، والمنشقون عن المؤتمر لديهم روابط مع إيران والسعودية وأمريكا.. أما الحكومة الحالية التي هي أعجز وأفسد حكومة، يعتبرها رمزا للنجاح والشفافية والاخلاص والأداء الذكي، ومن يطالب بتغييرها انقلابي ابن انقلابي..

هكذا هو الإصلاح، سليل الجماعة العتيدة، يخدع ويمكر ويكذب ويغدر، ويبرر لكل هذه المساوئ، وحسبكم جميعا أنكم قد عرفتم الآن، رغم أن تجربته مع الجميع طويلة، وقديمة، وراجعوا تاريخه منذ عام 1990.. في تعامله مع الوحدة، ومع الأحزاب، ومع مختلف القضايا، يتقلب، وينكث ويراوغ، ويجيد فقط استخدام الآخرين أو توظيفهم لخدمته، وأحدث هذه الاستخدامات، توظيف الشباب في معاركه، واليوم هم بنظره ثورة مضادة، وعملاء النظام السابق!

هلا تداركتم حضرموت ؟!

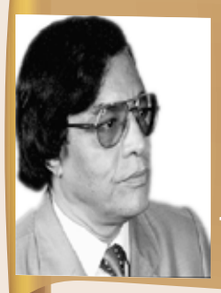

علي عمر الصيعري

في جولة " الريان" وفي مارس من العام 1998، اُغتيل الشهيد " علي بن حبريش "، فتداعت قبائل " الحموم " وحلفاؤها مطالبة السلطات بإلقاء القبض على الجاني، وكادت أن تحدث فتنة لا يُحمد عقباها . ولكن بفضل الله ، ثم بفضل حكمة وحنكة الأخ الزعيم علي عبدالله صالح ،الذي كان وقتها رئيساً للجمهورية ، احتوت الحكومة هذه المعضلة في ظرف أيام وأشرف بدوره على حلها . وعادت الأمور إلى مجاريها، وسلمت حضرموت من فتنة كان خطرها محدقاً بها.

وبعد مرور خمسة عشرة عاما، وعند مدخل مدينة "سيئون" في 2ديسمبرعام 2013م .طالت يد الغدر أخيه الشهيد " سعد بن حبريش رئيس " حلف قبائل حضرموت" . وعقب ذلك لم تتحرك الحكومة لاحتواء هذا الحادث مباشرة ، بل اكتفت بالإعلان عن البحث والتحقيق في الحادثة ، وتوجيه محافظ حضرموت وقائد المنطقة العسكرية بتقديم العزاء وبحث مسألة التحكيم في اغتياله ، الأمر الذي أثار حفيظة " زي الحموم " و المنضوين تحت ذلك الحلف ، وحدا بهم لإعلان " الهبة الحضرمية الشعبية " في 20 ديسمبر من ذلك العام ، واشتعل الوضع .. هنا تنبه الأخ الرئيس عبد ربه منصور لخطورة الموقف .غير أنه بدلاً من حلحلته مباشرة وجه بتشكيل ثلاث لجان رئاسية متتالية لم تنجح في مهمتها إلى لحظة كتابة هذا المقال .

ومن الجهة المقابلة دخلت قوى سياسية هدفها صب الزيت على النار وعقَّدت الأمور ، بل وحاولت الاستحواذ على " الهبة" وقلب مطالبها من مطالب حقوقية إلى مطالب سياسية "حراكية" الهدف منها لا يغيب عن حصيف ومحلل سياسي ، وكاد الأمر أن يتأنى لها لولاء حكمة شيوخ الحلف ورفضهم لهذه الخطوة . ومع ذلك ازدادت المعضلة في التوسع لتشمل مطالبَ أكبر من سابقتها. وكان من المفترض على الأخ الرئيس أن يلتقي بممثلين عن الحلف ويتدارس معهم الحلول الموضوعية والمطالب الحقوقية في حينها ، بدلاً عن اعتماده على اللجان التي فشلت في مهامها وكلفت الدولة مبالغ من المال كان من نصيب لجنة وزير الإدارة المحلية الذي جلس شهراً ونيف في حضرموت .بعدها أرسل وزير الدفاع لاحتواء المواجهات القتالية التي جاءت حصيلة ردة فعل " الحلف" على تأخر الاستجابة للمطالب . ومع ذلك لم ينجح في مهمته .

ونتج عن تلك المواقف والوعود المطاطية لمطالب " حلف حضرموت" أن أقدم بدوره على اتخاذ مواقف أكثر تعقيداً من الأولى تضمنها اجتماع قيادة الحلف لتوسيع نشاطه يوم الخميس الماضي ، وتشكيل لجنة لصياغة النظام الداخلي للحلف وفتح مقر رئيسي له في المكلا وفرعي في سيئون واستقدام قادة عسكريين من كل قبيلة . جاء ذلك في بيانه رقم 32 الصادر في 2014/2/21م، في نفس الوقت الذي شهد مواجهات بين الجيش والأمن من جهة وبين القبائل من جهة أخرى استمرت منذ شهرين وسقط خلالها قتلى وسالت دماء، وتشردت أسر .

والسؤال الذي يفرض نفسه بقوة هنا يقول : مَن المستفيد في تأزيم الوضع في حضرموت ؟! ولماذا لم يحسم الأمر الأخ الرئيس بدلاً عن استقباله لشخصيات من حضرموت قدمت له وعوداً أشبه بالوصفات السحرية وعينها على كرسي السلطة المحلية في حضرموت. رجاء ثم رجاءً أن تتداركوا ما جرى وما سيجري في حضرموت قبل أن تستفحل الأزمة وتستشري الفتنة، وقبل فوات الأوان. اللهمَّ أني بلَّغت، اللهمَّ فاشهد.

التحذير مستمر!!

إقبال علي عبدالله

في الأسبوع الماضي وفي مقالي الذي حمل عنوان «جمر تحت الرماد»، حذرنا من خطر الانفلات الأمني الذي مازال مهيمناً على أرض الواقع رغم الأكاذيب التي نسمعها وتطلقها الأجهزة الأمنية من أن الوضع الأمني في تحسن، وما يحدث من اختراق لهذا التحسن هو بعض الاعمال «الارهابية لتنظيم القاعدة»، كما حذرنا من الأوضاع الاقتصادية المأساوية التي يتكبد نتائجها المواطنون في ظل سياسة الفساد الذي أصبح كالحوت المفترس الذي يبتلع كل شيء أمامه دون رحمة، سياسة صارت منهج حكومة الوفاق التي تدار بل ويتحكم في نشاطها بعض مشائخ حزب الاصلاح وعصابته المسلحة «جماعة الاخوان» حذرنا من كل ذلك وأكثر.. وهذا الاسبوع وفي مقالنا هذا نواصل الحديث عما وصلت اليه البلاد ومنها العاصمة صنعاء من انفلات أمني وبشكل كما يقول المثل «عيني عينك» انفلات أكثر ضحاياه من منتسبي الأمن والجيش.. من قبل إرهابيين تجمعوا من جماعات وفصائل ومليشيات مختلفة وصاروا جبهة واحدة.. هدفهم الرئيسي الجيش والشرطة بحجة اضعاف الدولة التي في الأصل لا وجود لها منذ الانقلاب على الشرعية في أزمة سياسية مفتعلة مطلع العام 2011م.

الحقيقة نقول إنه رغم ما خرج به مؤتمر الحوار الوطني الشامل أواخر الشهر المنصرم من مخرجات جاءت نتيجة عشرة أشهر من حوار ضم كل المكونات السياسية والمجتمع المدني ومثقفين واكاديميين داخل البلاد.. مخرجات استبشر بها الجميع وتفاءلوا بإخراج البلاد من الأزمات التي تعيشها من بداية عام 2011م، بل أزمات قبل ذلك.. استبشاراً وتفاءلاً سرعان ما تلاشى أمام ازدياد الانفلات الأمني الذي يكاد ينسف كل مخرجات الحوار، وكما ذكر الاستاذ الصحفي المعروف فيصل الصوفي في عموده الاسبوع الماضي بأن «اخبار القتل والتقطع وضرب أنابيب النفط وأبراج الكهرباء تصل الينا على مدار الساعة ويكفي ذكره انه خلال الشهر المنصرم يناير راح ضحيتها العشرات من الجنود والضباط من افراد قواتنا المسلحة والأمن في اكثر من محافظة، بينما دولتنا الضعيفة تريد تنفيذ مخرجات الحوار في ظل هذا القتل وهذه الاختلالات الأمنية».

من هنا نؤكد بأن الجمر بدأ بالاشتعال تحت الرماد الأمر الذي ينذر بخطر على وطن يتطلع الى الاستقرار والأمن والعيش الكريم لكل ابنائه.

وهنا نقول إن هذا الخطر الذي يهدد الوطن يتطلب في مواجهته التفاف ووحدة كل اليمنيين وفي المقدمة الأحزاب والتنظيمات السياسية لإنجاح تنفيذ مخرجات الحوار كما أكد على ذلك المؤتمر الشعبي العام ورئيسه الزعيم علي عبدالله صالح الذي يعتبر رجل الحوار الأول في اليمن.. كما تتطلب المواجهة أن يتحمل المؤتمر الشعبي العام بصفته الحزب الرائد مسئوليته أمام اعضائه وانصاره الذين حملوه مسئولية قيادة الوطن ليس بالانقلابات بل حملوه ذلك عبر شرعية الصناديق وبطريقة ديمقراطية وبكل شفافية.. ويكون سنداً في انقاذ الشعب والبلاد والجمهورية والوحدة والديمقراطية.. من خطر تدق طبوله.

واقعية المشاعر

د. محسن حسين العمري

سامح ..فعندما تتسامح فأنت تختار السعادة والراحة لذاتك . التسامح يعلمنا كيف نتجاوز عن صغائر الأمور ، ويأخذ بنظرنا للمدى الواسع.. تسامح.. فالحياة لا تستحق منا المعاناة والتشدد والحسابات المقننة.. المرونة وتفهم الآخر يعطينا مساحة من الأريحية والهدوء الداخلي .

التغافل أي التغاضي عن الأخطاء وكأننا لم نعرف بها ، شرط أساس لحياة متوازنة فالعلاقات البشرية نسيج متداخل من المشاعر الإنسانية والغرائز السلبية، وهو نسيج يكون الإنسان ككل ، فمن الصعب أن نحصل على الجانب الواحد في الشخص ، ونلغي الجانب الآخر ، إنه كيان واحد لا يتجزأ .

لابد أن نتفهم أن الملائكة في السماء فقط .هذه الواقعية تجعل علاقتنا مع الآخرين مستقرة ودائمة .

الشخص بطبيعته يبحث عن الكمال، ويتوقع من الناس القريبين منه أن يكونوا على مستوى التوقعات . ويشعر بخيبة أمل حينما يكتشف أن الواقع لا يعكس تماماً حجم الأمنيات، وربما يؤدي الشعور بالخيبة إلى التباعد أو حتى النفور . بينما الواقع يقول إننا كلنا نخطىء ونتصرف أحياناً بشكل يزعج الآخرين . ولكننا نرى أخطاء غيرنا وننسى أخطاءنا .

العدالة تتطلب منا أن نضع أنفسنا مكان الآخرين وأن ننظر للأمور بمنظار التسامح وليس بمنظار القاضي .

التسامح يعلمنا كيف نحب الآخرين ، بل يعلمنا كيف نحب أنفسنا . ندرك من خلال التسامح أن الكلمة الطيبة مفعولها يتجاوز حدود اللحظة الآنية . هي هبة نسيم بسيطة ولكنها تطفىء النيران الهائلة ، حتى قبل أن تشتعل . الناس مهما كان وضعهم ، فهم أبسط مما نتصور ، وكلمة طيبة تقرب المسافات المتباعدة وتؤلف بين القلوب المتنافرة .

في نهاية المطاف نحن بشر وتغلبنا مشاعرنا . بادر بالتسامح.. تربح ،اجعل قضيتك إسعاد الآخرين . لا تقلق أن يعتقد الآخرون أن تسامحك ضعف منك ، بل إن الواثقين من أنفسهم هم الأكثر قدرة على التسامح . انظر للقواسم المشتركة مع الآخرين ، وتجاوز نقاط الاختلاف . كلما استطعنا ان نسامح كلما اكتشفنا كم هي الحياة بسيطة وكم نحن باجتهادات مختلفة وربما من غير قصد ، نشوه معالمها . أقل شيء تستحقه منا هذه الحياة شيء من الحب ، ومزيد من التسامح .

الخاتمة أقول

كل تصرف يحتمل التأويل وربما بعد فترة يجلب الندم . ما عدا الكلمة الطيبة فهي ضمان لراحة الضمير!!

استجابة للإخوان.. اليمن تودع الديمقراطية

سمير النمر

جرت العادة في أي شعب من الشعوب التي عانت من الديكتاتورية أن تقوم بثورات ضد الاستبداد والتسلط من أجل العيش بكرامة وحرية من خلال ممارسة حقها في رسم ملامح مستقبل شعبها عن طريق الديمقراطية باعتبارها الخيار الحقيقي لترجمة إرادة وحرية الشعوب في التاريخ الحديث والمعاصر، ولهذا فقد استطاعت الكثير من دول العالم الثالث أن تنتقل من مرحلة الديكتاتورية الى المسار الديمقراطي بدرجات متفاوتة وفقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في كل بلد من هذه البلدان، واليمن تعد إحدى بلدان العالم الثالث التي استطاعت أن تخوض المسار الديمقراطي الذي اتخذته نهجاً وطريقاً للوصول الى الحكم منذ إعادة تحقيق الوحدة في مايو 1990م الى أن هب علينا ما يسمى بالربيع العربي في عام 2011م، والذي شكل مرحلة فاصلة في تاريخ اليمن المعاصر للتحول والانتقال من مرحلة الديمقراطية الى اللاديمقراطية.

ولاشك أن ما يمر به اليمن اليوم من أوضاع مأساوية وفوضى شاملة واختلالات أمنية وفساد ممنهج على كافة الأصعدة ما هو الا نتيجة حقيقية لإفرازات الربيع المشؤوم والذي كان من أهم أهدافه القضاء على التجربة الديمقراطية في اليمن واستبدالها بصيغة حكم مشوهة قائمة على التوافقات والمحاصصة الحزبية، التي لم يشهد التاريخ قديمه وحديثه أن حُكم بلد بهذه الطريقة التي يُحكم بها اليمن والتي لا تستند الى أية شرعية دينية أو سياسية أو عرفية، سوى شرعة الاخوان المفلسين، وأسيادهم من دول الغرب الذين رأوا أن الديمقراطية في اليمن ستكون خسارة كبيرة بالنسبة للاخوان وأسيادهم نظراً لعدم امتلاكهم أي رصيد شعبي أو نضالي يمكنهم من الوصول الى الحكم بطريقة ديمقراطية، وبالتالي ستبوء كل مخططاتهم بالفشل في حال تطبيق الديمقراطية، ولهذا كان تشكيل حكومة الوفاق بتلك الطريقة القائمة على التوافق والمحاصصة، إضافة الى تطويل فترة الحوار الوطني وعدم تحديد فترة زمنية لتنفيذ مخرجاته وكذا محاولة التمديد لهذه الحكومة التي ارتكبت أسوأ الجرائم والفساد في حق الشعب اليمني، ما هي الا محاولات صريحة وواضحة لدفن الديمقراطية والانقلاب عليها من أجل تمكين الاخوان وتغلغلهم في مختلف مفاصل الدولة في إطار عملية انقلاب طويل النفس يجري العمل فيه على قدم وساق وبرعاية أممية من قبل دول كبرى ترى في الاخوان القدرة على تنفيذ مشروع مايسمى بالربيع العربي الذي فشل في مصر وتونس ونجح في اليمن.. ومن هنا وأمام كل هذه الشواهد والمعطيات التي تعبر عن نفسها لتؤكد أن استمرار الحكومة الحالية التي فقدت شرعيتها يعد خيانة وطنية عظمى وتفريطاً بكل القيم والمبادئ الوطنية للشعب، ويضع الجميع سواء أكانوا أحزاباً سياسية أو اجتماعية أو منظمات مجتمع مدني أمام امتحان حقيقي لابد أن يحددوا فيه موقفاً واضحاً تجاه هذه الحكومة وما تمارسه من عبث وتدمير ممنهج لكل مكتسبات الشعب، بعيداً عن لغة النفاق والتدليس السياسي التي أصبحت فارغة من أي معنى، لأن الواقع المرير الذي يتجرعه الشعب كل يوم يحتم على الجميع اتخاذ موقف واضح، إما بالموافقة على استمرار الحكومة أو بالرفض، حتى يتضح للشعب من الذي يقف في صفه ومن يضع نفسه كعدو له، فالأمر جد خطير.. وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون..